الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم الاقتصادية

مذكرة ماستر

التخصص: اقتصاد الكمي

العلاقة السببية والتكاملية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي (1990م-2021م) بالجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

إعداد الطلبة:

- حمزي حليمة
- بوعزة فاطمة

إشراف الأستاذ:

بوبكر محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. سايح حمزة	المركز الجامعي نور البشير - البيض	رئيس اللجنة
د. بوبكر محمد	المركز الجامعي نور البشير - البيض	مشرفا ومقررا
د. بكريتي لخضر	المركز الجامعي نور البشير - البيض	مناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

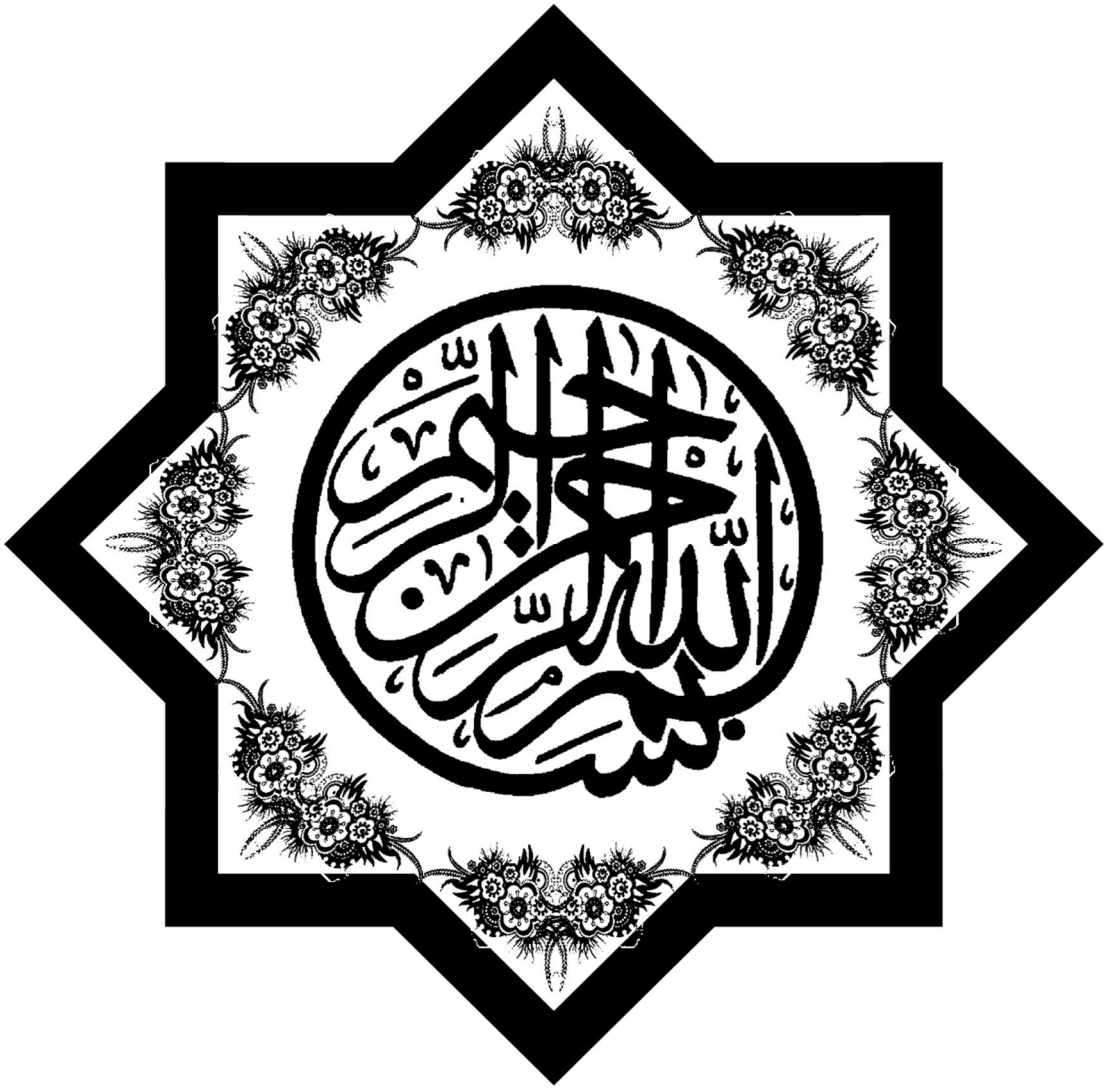
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه " لقمان 12

بداية الحمد و الشكر لله عز وجل على الذي أعاننا و شد من عزمنا و على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه و الصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره و اصطفاه الذي قال: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله انطلاقا من هذا الباب نتقدم بأجمل عبارات الشكر و خالص الامتنان و التقدير للمشرف للأستاذ المحترم بوبكر محمد لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة و تكرمه بنصحنا و توجيهاته التي لم يبخل بها علينا يوما في إطار إتمامها ، كما نتقدم بجزيل الشكر والعطاء لكل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ، كما نتقدم بالشكر الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتنا الموقرين في لجنة المناقشة لتفضلهم على قبول مناقشة هذه الرسالة ، فهم أهل لسد خللها و تقويم عوجها و تهذيب نتوآتها و الإبانة عن مواطن القصور فيها ، سائلين الله الكريم أن يثنيهم عنا خيرا . ونشكر كل من ساعدنا وأعاننا لإنجاز هذه المذكرة لهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم فهم أهل للفضل والخير والشكر

الإهــداء

لكل بداية نهاية هي القاعدة العامة التي تحكم هذا الكون لكن ما بين البداية والنهاية فترة تعيش فيها ونأمل وتتعب هي نجد فيها من يرعانا ويساعدنا ويساندنا إليكم كلكم

الى من أوصاني بهما القران الى اغلى ما املك في الدنيا الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من أرضعتني صفاء الحب وعذاب الحنان الى من كانت شمعة تنير د ربي الى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية أطال الله في عمرها الى من أجمل اسمه بكل افتخار الى سندي ودعمي في مشروعي الذي علمني حب الخير والاعتماد على النفس الذي جعلني اعرف معني التحدي والنجاح

الي الغالي أبي أطال الله في عمره

الى من كانوا ملاذي وملجئي الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إخوتي الأعزاء وأخواتي الغاليات

الى من يقربنا من قريب أو بعيد

عائلتي بوعزة وتونسي

الى كافة الأصدقاء الأوفياء رقية، رشيدة، فاطمة، أسماء، أنسة نجاة

إيمان، محمد

الى من افتكره قلبي ولم يلفه قلمي الى كل من أحب

الى هؤلاء جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الإهــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك

نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة السببية والتكاملية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2021 والسبب لاختيارنا هاته الفترة بالذات لأنها شهدت تغيرات وتطورات كبيرة وكذا أزمات اقتصادية وتراجع في أسعار النفط وحروب أثرت على اقتصاد العالم بما فيهم اقتصاد الجزائر الذي عرف في هذه الفترة تذبذبات كبيرة ، وكانت نتائج هاته الدراسة هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي تشير إلى التأثير المتبادل بين العاملين فالتطور في القطاع المالي يساهم في تسهيل الحصول على التمويل، وتحسين تخصيص الموارد، وتنويع المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي ، كما أن هناك علاقة تكميلية وتشير إلى أن التطور المالي والنمو الاقتصادي يعززان بعضهما البعض بطرق متنوعة: التنويع الاقتصادي: يساعد التطور المالي في تنويع الاقتصاد عن طريق تقديم التمويل للقطاعات غير التقليدية ، الاستقرار المالي: بيئة مالية مستقرة تعزز الثقة في الاقتصاد وتشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. التطور المالي يساهم في بناء مؤسسات مالية قوية وقادرة على إدارة المخاطر بشكل فعّال، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، التطور المالي ، اقتصاد الجزائر ، العلاقة السببية ، العلاقة التكميلية ، الفترة ما بين 1990-2021

Abstract :

The research aims to study the causal and complementary relationship between financial development and economic growth in Algeria in the period extending from 1990 to 2021. The reason we chose this particular period is because it witnessed major changes and developments, as well as economic crises, a decline in oil prices, and wars that affected the world economy, including the economy of Algeria, which was known During this period there were great fluctuations, and the results of this study showed that there is a causal relationship between economic growth and financial development indicating the mutual influence between the two workers. Development in the financial sector contributes to facilitating access to financing, improving the allocation of resources, and diversifying risks, which leads to increased investments and economic growth. There is also a complementary relationship that indicates that financial development and economic growth reinforce each other in various ways: Economic diversification: Financial development helps diversify the economy by providing financing to non-traditional sectors. Financial stability: A stable financial environment enhances confidence in the economy and encourages foreign and domestic investment. Which leads to increased productivity and economic growth. Financial development contributes to building strong financial institutions capable of managing risks effectively, which enhances economic stability.

Keywords: economic growth, financial development, Algerian economy, causal relationship, complementary relationship, period between 1990-2021

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
ملخص الدراسة	
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ - ب
الفصل الأول: المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والتطور المالي	
تمهيد:	6
المبحث الأول: النمو الاقتصادي	7
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	7
المطلب الثاني :نماذج النمو الاقتصادي:	14
المبحث الثاني: التطور المالي:	35
المطلب الأول: مفهوم التطور المالي	35
المطلب الثاني: مؤشرات التطور المالي	37
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و التطور المالي:	41
المطلب الأول: أهمية التطور المالي في النمو الاقتصادي	41
المطلب الثاني : نظريات التطور المالي في النمو الاقتصادي	42
خلاصة الفصل :	46

الفصل الثاني: الدراسة تحليلية للعلاقة السببية والتكاملية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد:	48
المبحث الأول منهجية الدراسة التحليلية:	49
المطلب الأول :تطور نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:	49
المطلب الثاني: تحليل تطور حجم القروض الخاصة :	52
المبحث الثاني: تطور أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال 1990-2021	56
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	56
المطلب الثاني معدلات الادخار المحلي خلال الفترة 1990-2019	63
خلاصة الفصل:	69
خاتمة:	70
قائمة المراجع والمصادر	73
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	**الجدول رقم01: يوضح تطور حجم القروض الخاصة في الجزائر خلال الفترة** (1990-2019)	52
(02)	**الجدول رقم02: يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1990-2021	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	**الشكل 01 : : تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي** EGDP **في الجزائر خلال الفترة** (1990-2019)	50
(02)	**الشكل رقم**02 **تطور حجم القروض الخاصة في الجزائر خلال الفترة** (1990-2019)	53
(03)	**الشكل** :03 **تطور حجم المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة** (1990-2019)	54
(04)	**الشكل رقم** 04 **يوضح النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1990-2021	57
(05)	**الشكل رقم** 05: **تطور معدلات إجمالي الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة** 1990-2019	63

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (2018-2021)	73
(02)	إجمالي الودائع المصرفية (2018-2021)	74
(03)	السهولة المحلية (M2) – (2018-2021)	75
(04)	صافي الأصول الأجنبية (2018-2021)	76

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر النظام المالي أحد أهم الركائز التي يقوم عليها اقتصاد أي بلد نظرا للوظائف التي يقوم بها من تعبئة للمدخرات وإعادة توزيعها، وتشكل كل من الأسواق المالية، ومختلف المؤسسات المالية والأدوات المالية والأجهزة الرقابية أهم مكونات هذا النظام، والتي تعمل فيما بينها بشكل متكامل.

وبالنظر للأدبيات النظرية والتطبيقية المالية، نجد أن هناك تزايد في الاهتمام بالعلاقة بين النظام المالي وتطوره والنمو الاقتصادي، واختلفت نتائج هذه الأخيرة نظرا لاختلاف اقتصاديات الدول المدروسة من جهة، واختلاف أنظمتها المالية من جهة أخرى. والجزائر من بين الدول النامية التي عمدت إلى القيام بإصلاحات مست جميع القطاعات مواكبة لمتطلبات التنمية.

فقد عملت على إصلاح نظامها المالي، بعدما كان نظامها المالي خاضع للنظام الاشتراكي القائم على تدخل الدولة في التمويل والذي كانت نتائجه السلبية واضحة، أين لم يكن للبنوك التجارية القدرة على ممارسة دور الوساطة المالية وكانت أول خطوات الإصلاح التي مست القطاع المالي هو إصدار قانون النقد والقرض والذي يعتبر قانون واسع النطاق شمل مختلف المؤسسات المالية والمصرفية بداية من تأسيسها إلى ممارستها لمختلف الأنشطة وكذا آليات الرقابة عليها بحيث أن الإصلاحات هذه كلها كانت تهدف لتحقيق تغيرات تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو متسارعة ومما لا شك فيه أن وجود نظام مالي فعال يعتبر القاعدة الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال عمله على التخصيص الأمثل للموارد المالية من جهة وتعزيز للاستقرار المالي من خلال توفر البنية التحتية المصرفية والمالية الملاءمة من جهة أخرى.

- **إشكالية الدراسة** : من هذا المنطلق، وفي ظل ما سبق ذكره، تطرح الإشكالية الآتية:

❖ **ما هي طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟**

- **فرضيات الدراسة**: إجابة عن الإشكالية التي سبق طرحها، فإنه يمكن وضع فرضيتين:

- التطور المالي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تجلى أهمية الدراسة في علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الاهتمام الواسع بهذا الموضوع من قبل الباحثين والمختصين. فهذه الدراسات تسعى إلى إثبات أهمية تطوير القطاع المالي في دفع وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في البلاد.

يعتبر القطاع المالي جزءًا أساسيًا في الاقتصاد، حيث يلعب دورًا حيويًا في توفير التمويل الضروري للمشاريع الاستثمارية ودعم نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبالتالي، فإن تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي يُعتبر نقطة حاسمة لتطوير السياسات الاقتصادية والمالية في البلاد.

من خلال فهم هذه العلاقة بشكل أفضل، يمكن للسلطات المختصة تطوير سياساتها الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز التطور المالي وتعزيز نمو الاقتصاد. وبالتالي، يمكن تفادي الآثار السلبية التي قد تعترض النظام المالي وتعيق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستقر في البلاد.

أهداف الدراسة:

- الاحاطة بالأدبيات الخاصة بالتطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
- توضيح أهمية القطاع المالي خصوصا إن كان متطورا في النمو الاقتصادي
- تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الوصفي في الجزء النظري، والمنهج التحليلي في الجزء التطبيقي وذلك من أجل تحديد العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات في الدراسة سوف يتم الاعتماد على عدة مصادر للبيانات وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة بحيث تعتمد هاته الدراسة على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع وكذلك على المصادر الثانوية مثل المقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذا المواقع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع ، بالإضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الاحصائية المنشورة من طرف البنك الدولي من خلال قواعد بيانات مؤشرات التنمية العالمية ومن طرف صندوق النقد الدولي ومن طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

الدراسات السابقة:

- **دراسة** Ang J. B. and McKibbin, 2005 استخدمت اختبار التكامل المشترك واختبار السببية باستعمال نموذج تصحيح الخطأ بطريقة جوهانسن لتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي من خلال مشاهدات سنوية خلال الفترة 1960-2001 حيث اعتمدت على استخدام مؤشر مالي مركب يعبر عن التطور المالي مكون من ثلاثة مؤشرات مصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة السيولة المحلية بمعناه الواسع M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الأصول للبنوك التجارية والبنك المركزي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى بعض العوامل المتحكمة الأخرى مثل : سعر الفائدة الحقيقي، شروط التجارة، نسبة

الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل إلا أن اتجاه العلاقة يتدفق من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي وليس العكس (ang & mckibbin, 2005,pp1-32)

- Sulieman Abu-Bader, Aamer S. Abu Qarn, 2008 تم فيها اختبار العلاقة السببية بين التطور دراسة المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1960-2001 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي وتطبيق اختبار السببية الغرانحر باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، حيث تم قياس التطور المالي من خلال أربع مؤشرات والتي تمثلت في : نسبة مخزون النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نسبة M2 ناقص العملة خارج البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة الائتمان الصادر إلى الشركات الخاصة غير المالية إلى إجمالي الائتمان المحلي ويمثل هذا المؤشر دور توزيع الائتمان بين القطاعين العام والخاص . وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي-887 .2008, pp , Abu-Bader & Abu Qarn 898
- Paresh Kumar Narayan, Seema Narayan, 2013 ركزت هاته الدراسة على تأثير النظام المالي على. دراسة النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 65 بلدا ناميا خلال الفترة (1995 - 2011)وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وثلاث مؤشرات للتطور المالي وهي: رسملة الشركات المدرجة في السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الأسهم المتداولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من المتغيرات الأخرى والمتمثلة في: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، الانفتاح التجاري، وبالاعتماد على تقنية العزوم المعممة (GMM) بينت النتائج على العموم أن التطور المالي له تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، أما عند تقسيم العينة حسب الأقاليم فقد تبين أنه في البلدان الإفريقية والأوروبية كان فقط الرسملة السوق أثر ايجابي ومعنوي على النمو

الاقتصادي، أما بالنسبة لدول منطقة آسيا فلم يكن للقطاع المالي مساهمة في النمو الاقتصادي Paresh Kumar Narayan, Seema Narayan, 2013 pp70-78

- **دراسة (خاطر، طارق** : 2015)، أطروحة دكتوراه بعنوان " أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التطور المالي في تحفيز ودعم النمو ودعم الوصول إلى التنمية الاقتصادية على ضوء الدراسات النظرية والتجريبية المختلفة، فضلا عن تشخيص واقع النظام المالي الجزائري وتحليل تطور المؤشرات الرئيسية له ذات الأساسين المصرفي والسوقي وانعكاساتهما على النمو الاقتصادي والتنمية خلال فترة الدراسة (1990-2013)، وأشارت النتائج إلى أن التطور المالي يعمل على تحفيز النمو والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالنسبة للنظام المالي الجزائري أوضحت الدراسة التحليلية أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتعاقبة لم تحقق النتائج المرجوة وقد أظهر تحليل مؤشرات التطور المالي للنظام المالي الجزائري ضعف واضح مقارنة بما تحقق خلال نفس فترة التشخيص في محيطه الإقليمي. ودعمت هذه النتائج الدراسة التجريبية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك واستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) حول علاقة التطور المالي الذي تم التعبير عنه بمؤشر مركب مكون من نسبة إجمالي الودائع إلى GDP، نسبة القروض المقدمة للخاص إلى GDP نسبة إجمالي الائتمان إلى GDP نسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية والبنك المركزي) بالنمو الاقتصادي للناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2013) والتي أبرزت وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ولكن هذه العلاقة كانت تميل بشكل أقوى إلى تأكيد فرضية إتباع الطلب، كما أكد تحليل السببية في الأجل القصير فرضية التأثير المتبادل وبالتالي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي.

- **دراسة (المزاودة، رياض**: 2018)، أطروحة دكتوراه بعنوان " دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1. هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وتم في هذه الدراسة عرض الإصلاحات المالية التي مر بها النظام المصرفي الجزائري والنموذج التمويلي القائم، وكذا تحليل تطور النظام المالي في ضوء الأبعاد الأربعة العمق المالي الشمول المالي، الفعالية والاستقرار المالي، أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) حيث أشارت النتائج إلى وجود دلائل إحصائية على التأثير السلبي لمؤشرات التطور المالي على نصيب الفرد الحقيقي من الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي.
- **دراسة (براهيم حاكمي، مولود دباب ، قشام اسماعيل**، 2021)، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 لمؤشرين خاصين بالتطور المالي هما نسبة القروض الخاصة إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المعروض النقدي ذات لفجوات الزمنية المتباطئة ، وقد أظهرت النتائج أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود ، كما يوجد تأثير إيجابي لنمو المعروض النقدي على معدل النمو الاقتصادي.
- **دراسة (ليندة بخوش**، 2022)، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومؤسسات مالية سنة 2022، هدفت الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والتطور المالي والانفتاح التجاري والانفاق الحكومي كمتغيرات مفسرة .

لقد استمرت البحوث التطبيقية في دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي وقد أعطت هاته الدراسات نتائج مختلفة في كل مرة .

هيكل الدراسة:

بغية الاجابة على اشكالية الدراسة واختبار الفرضيات التي تمت صياغتها تضمن البحث مقدمة عامة، وفصلين، الفصل الأول والثاني خصص للجناب النظري، والفصل الثاني للجانب التطبيقي، يتضمن الدراسة التحليلية الخاصة بحالة الجزائر، بالإضافة إلى خاتمة عامة احتوت على اختبار الفرضيات وأهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها وهذا حسب ما يلي:

الفصل الأول جاء بعنوان المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والتطور المالي تم التطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي، نماذجه ومفهوم التطور المالي ومؤشراته ومن ثم تطرقنا إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي ونظريات التطور المالي في النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني جاء بعنوان الدراسة التحليلية للعلاقة السببية والتكاملية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والذي تطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة التحليلية، تطور أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال 1990-2021 .

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا قلة الدراسات السابقة المرتبطة ارتباطا كليا أو جزئيا بموضوع الدراسة، لا يوجد احصائيات ثابتة يمكن الاعتماد عليها من أجل الدراسة، كما أن ضيق الوقت قد شكل عائقا في جودة الدراسة.

الفصل الأول

المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والتطور المالي

تمهيد:

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي -بشكل عام- زيادة الدخل لدولة معينة. ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي (المطلب الأول) ، نماذج النمو الاقتصادي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني - في الغالب - حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي

لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة (الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النُّمو، نظرية التبعية الدولية.

مفهوم النُّمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا

الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[1].

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر [2]هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.

[1]عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.1،2004).

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[1].

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[3].

مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي:

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

[2] جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. www.ina-syrie.com/tbl_images/file/0473.pdf تاريخ الاطلاع : 2024/04/23 على الساعة 18.15

[3] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

إن قياس النُّمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرف R,Barre التقدم بأنه: "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"، ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو"[1].

أما التطور فلُغَةً يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدمًا اقتصاديًّا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية؛ كزيادة المنتج، أو نوعية؛ كتوزيعٍ أفضلَ للمداخيل داخل الدولة؛ فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور؛ (أي: إنه لا توجد تنمية)[2].

مفهوم الانطلاق الاقتصادي:

يشيع استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تُعنَى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Take off، أو المصطلح الفرنسي Décollage، وهناك من يترجمه إلى: "انطلاقة اقتصادية".

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستو؛ حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل، ومرحلة الانطلاق: هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم، ويبدأ عندها ناتج

[1] مقدم مصطفى، مرجع سابق.
[2] بناني فتيحة، مرجع سابق، ص: 5.

الفرد في المتوسط في الازدياد حاملاً معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة، ورُوح التجديد والابتكار.

إذًا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج، المفكر روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًّا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

سمات النُّمو الاقتصادي:

زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة.

- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

- التقدم الاقتصادي[1].

عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده:

أما العناصر فيمكن حصرها في:

العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

رأس المال: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[2].

[1] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz. تاريخ الاطلاع : 2024/04/15 على الساعة :20.10

[2] مصطفى مقدم، مرجع سابق.

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.

- التخفيف من حدة البطالة[1].

مقاييس النُّمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها[2].

متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

[1] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 10.
[2] مصطفى مقدم، مرجع سابق.

- طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني :نماذج النمو الاقتصادي :

1 - النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون

[1]بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 06.

تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:[1]

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[2].

2 - النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009.

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35 www.faculty.mu.du.sa. تاريخ الاطلاع : 2024/04/17 على الساعة :15.20

- أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

- القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ماهو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

- افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

3 - النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينادر كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك. وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ - معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب - معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 35،36،37،38.

معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[1].

4 - النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 31،32.

- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[1].

5 - النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، فيظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق

[1] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 16، 17.

إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية

6 - **نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي**:

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 - 1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا - تشيكيا، وتوفي في تاكونيك - كونيتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية.

والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[2].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره:

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

[2] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com تاريخ الاطلاع : 2024/04/15 على الساعة : 22.30

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

- يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من

الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا[1].

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون.

7 - **نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:**

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 35،36،37،38.

أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 38،39.

المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[1].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة - من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[2].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 02.

[2] و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net تاريخ الاطلاع : 2024/04/15 على الساعة 00.30

طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[1].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[2].

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 40.
[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 03.

الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[1].

8 - **نموذج هارولد ودومار**:

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دوما"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال... فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج - أي معامل رأس المال - فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية - فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج "هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه

[1] عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.1،2004).

للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

9 - نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان "آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 41،42،43.

- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[1].

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا، وأكثر تحضرًا، وأكثر تنوعًا صناعيًّا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات؛ إذ تستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولا سيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية؛ لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات "IMPORTS SUBSTITUTION" في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر[2].

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 45،46.

[2] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net تاريخ الاطلاع : 2024/04/10 على الساعة 16.25

نقد النظرية: رغم انسجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.

- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.

- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة[1].

10 - نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 47.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

11 - نظرية ثورة التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

- أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- ب - نموذج المثال الكاذب.
- ج - فرضية الثنائية التنموية.

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.[1]

ج - فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).

- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع

المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع[1].

12 - نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: 11،12.

على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[1].

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا

[1] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

المبحث الثاني: التطور المالي:

شكل التطور المالي محور اهتمام العديد من الاقتصاديين، وهو ما أدى إلى البحث في أساليب وأدوات قياس هذا التطور. وتكمن أهمية تتبع مسار التطور المالي لدوره في تعزيز النمو الاقتصادي عبر عملية تحويل وتخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يضمن توجيهها للقطاعات الإنتاجية المثلى. كما يتجلى التطور المالي في الخدمات المالية التي يوفرها للمقرضين والمقترضين، وبمساعدتهم على إدارة المخاطر وتوظيف أموالهم في محافظ استثمارية تضمن عائدا مستقرا ومستمرا. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التطور المالي (المطلب الأول)، مؤشرات التطور المالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي

يعرف النظام المالي بأنه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعطي صورة عن خطط التنمية والجزء المحقق من أهدافها، فهو يعد أهم قناة لتمرير الادخار نحو الاستثمار

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70.

وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور هذا النظام دلالة لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي، واختلفت التعاريف التي تطرقت الى مفهوم التطور المالي حسب اختلاف المدارس الاقتصادية ومفكريها، لكنها في مجملها تتمحور حول ثلاثة مقاربات :

1.تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الهيكلية لـ GoldSmith:

ربط الاقتصادي Smith Gold تطور النظام المالي بهيكله حيث اعتبر أن بنية النظام المالي هي التي تتطور بشكل مختلف من دولة إلى أخرى، ولهذا فإنه من أجل دراسة تطور النظام المالي[1] لابد من الإحاطة بالجوانب المتعلقة بالتغيرات في البنية المالية على مدى فترات قصيرة وطويلة من الزمن، وجمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء مقارنة للهيكل المالي في نقاط زمنية معينة.

2.تعريف التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي لـ McKinnon.R & Shaw. E

مع توسع نظرية التحرير المالي واعتمادها من قبل المؤسسات المالية الدولية، أصبح مفهوم التطور المالي يعتمد على الوصفة التي تدعو إلى رفع مختلف القيود التي تعيق المعاملات المالية، غير أن الشواهد التجريبية أثبت فشل هذه الوصفة في العديد من الدول، بل كانت لها آثار عكسية ساهمت في مختلف الأزمات المالية (Montiel (2003)[2] والمشكل في ربط التطور المالي برفع القيود هو أن أساس هذه الفكرة مرتبط بفرضيات المدرسة النيوكلاسيكية ومن تبعها من مؤيدين، وهي فرضيات غير مطابقة للواقع خاصة فيما يتعلق بالأسواق المالية. فوفق الفرضيات التي طرحتها النظرية النيوكلاسيكية فإن السوق يتسم بالمنافسة الحرة والبحتة في سوق القروض والأسواق المالية، أي أن المعلومات متوفرة في

[1] نور الهدى حفصاوي، "دراسة العالقة بين النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر(2016-1990) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،2018-2017، ص 47،46

[2] Peter Montiel, Macroeconomics in Emerging Markets, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 214-238

السوق بشكل جيد ودون تكاليف المختلف المتعاملين الاقتصاديين. وتشير الدلائل إلى أن المعلومات غير مجانية وغير متاحة للجميع، لذلك فإن اعتبار التحرير المالي سببا للتطور المالي حتى في ظل هذه الظروف قد يؤدي إلى أخطاء في تحليل النتائج المتحصل عليها.

3.تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الوظيفية لـLevine R :

أكد الاقتصادي Ross Levine ان وجود هيكل متكامل من المؤسسات المالية وغير المالية لايعد مؤشرا بحد ذاته عن تطور النظام المالي، بل يعتمد هذا الأخير على مدى كفاءة آليات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية للتقليل من قصور السوق، ممثال في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي، بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، وهذا ما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ESCWA((حيث عرفت التطور المالي علما على أنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقدم الخدمات المالية بشكل كفؤ.

من هنا يمكن القول أن التطور المالي هو عبارة عن تعزيز نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفء وفعال مما يساهم على دعم وتيرة النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط وإنما يتعداها ليشمل التنظيم والرقابة ودرجة التنافس وتنويع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد .[1]

المطلب الثاني: مؤشرات التطور المالي

تعتبر مؤشرات قياس التطور المالي من الأدوات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لمعرفة مدى قوة الاقتصاد وكفاءته المالية غير أنه بسبب اختلاف اقتصاديات دول العالم من

[1]المرجع السابق ص48

الصعب إيجاد مؤشرات موحدة تطبق على جميع عينات الدراسة حيث اختلفت الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة حو ل موضوع موحد لهذه المؤشرات غير أنه صبت مجملها إلى تقسيم هذه المؤشرات إلى نوعين:

- مؤشرات تطور القطاع المصرفي.
- مؤشرات تطور الأسواق المالية[1]

1-مؤشرات تطور القطاع المارفي:

1-1مؤشرات التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة الى القطاع الخاص:

يتعلق هذا المؤشر بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية لصالح الخواص، بإمكانه أن يوضح مساهمة القطاع المالي في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تخصيص الموارد للخواص ، ويستخدم هذا المؤشر في قياس نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية فهذا المؤشر يقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر وترتبط نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مباشر بالاستثمار و النمو و تفسر الزيادة في هذه النسبة بزيادة الخدمات و تحسن في الوساطة المالية ونمو إجمالي الودائع. و تمثل هذه النسبة وفق العالقة التالية :

(GDP/ crédit sector Private)

1-2مؤشر العمق النقدي:

[1]بوعباية دعاء، "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة(1990-2018)"، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور موالي الطاهر، سعيدة، 2019-2020، ص37

يستخدم هذا المؤشر depth Monetaryلقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس بقسمة عرض النقد بمعناه الواسع M 2أو بمعناه الأوسعM 3على الناتج المحلي الإجماليGDP ويفترض هذا المدخل وجود ارتباط بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية، ويجدر بهذه النسبة الارتفاع طوال عملية التنمية .

1-3مؤشر السيولة النقدية:

ترتبط هذه النسبة عكسيا مع مستوى العمق المالي، فعندما يتطور النظام المالي تزداد الودائع الادخارية بسرعة أكبر من أرصدة المعاملات النقدية، ويعبر هذا المؤشر على قدرة النظام المالي على جذ المدخرات وعلى توفير المنتجات الادخارية، بحيث يجدر بهذه النسبة أن تنخفض كلما تطور القطاع المالي، ويتم التعبير عن هذه النسبة من خلال العالقة: M1/M2[1]

1-4أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنك المركزي والبنوك التجارية:

يدل على أفضلية الوسطاء البنكيين في توجيه المدخرات إلى استثمارات، مراقبة الشركات، التأثير على إدارة الشركات وإدارة المخاطر مقارنة بالبنك المركزي، طبعا تكون البنوك التجارية أكثر حساسية لنوعية الاستثمارات، تعبئة المدخرات وتخفيض التكاليف مقارنة بالبنك المركزي.

1-5نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي:(GDP to deposit Bank)

يقيس هذا المؤشر قدرة الوساطة المالية على تعبئة المدخرات الوطنية بمختلف أنواعها وآجالها (تحت الطلب، لأجل، ادخارية.).[2]

[1]بوعباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص40

[2]راحو ومحمد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات الطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1991- 2015 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، 2018 ص128

1-6**نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض**: (TC/Private)

هذا المؤشر يوضح هيكل توزيع القروض بين القطاع العام والخاص في الاقتصاد، فحسب كيفن ولفين فإن النظام البنكي الذي يمنح قروض للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون أكبر كفاءة من النظام البنكي الذي يمنح قروضا أكبر للقطاع العام .

2-مؤشرات تطور الأسواق المالية

2-1معدل القيمة السوقية:

يستخدم هذا المعدل لقياس الحجم الكلي للسوق المالي والذي بدوره يعتبر مقياسا مناسبا لقدرة الدولة على تحريك أرس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي .تزداد قيمة الأسهم المدرجة مع زيادة المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها بالأسهم وبالتالي يزداد دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

2-2سيولة السوق المالي:

وهنا ندرج مقياسين لسيولة السوق المالي، وهما الأكثر استعمالا:

أ-معدل القيمة الكلية المتبادلة :

يقوم هذا المعدل بقياس التبادل الفعلي للأسهم في السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإنه يعكس مستوى السيولة العالية ويعد بذلك حافز للاستثمار في المشروعات طويلة الأجل حيث يصبح بإمكان المستثمرين في هذه المشروعات سحب رؤوس أموالهم إذا ما احتاجوا إليها بسهولة عن طريق بيع أسهمهم قبل اكتمال آجال المشروعات. وتحفز السيولة المرتفعة على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل ذات العوائد والمخاطر المرتفعة، الأمر الذي يؤدي بالمقابل إلى تنشيط النمو الاقتصادي .ومع تزايد السيولة في السوق

تزداد رغبة المستثمرين في المشاركة في السوق وتوفير المزيد من التمويل للمشروعات، بمعنى آخر تزداد مشاركة المستثمرين إذ علموا أنه بإمكانهم الانسحاب متى اقتضت ظروفهم ذلك[1].

ب-معدل دوران السهم:

وهو يعادل القيمة الكلية للأسهم المحلية المتبادلة خلال فترة معينة كنسبة مئوية من متوسط القيمة السوقية لتلك الفترة، ويستخدم معدل الدوران المرتفع كمؤشر الى تكاليف إتمام الصفقات المنخفضة، والجدير بالملاحظة هنا أن القيمة السوقية المرتفعة ال تعني بالضرورة أن سيولة السوق مرتفعة وبالتالي يكون من الأجدر استخدام هذا المؤشر إلى جانب مؤشر معدل القيمة الكلية المتبادلة لقياس السيولة.

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي:

تعتبر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من العلاقات الجدلية التي لاقت اختلافا بين مختلف المدارس والاتجاهات الاقتصادية وتشير الأدبيات النظرية الاقتصادية بشكل عام بوجود علاقة بين النظام المالي ومدى تطوره وبين النمو الاقتصادي الذي يعكس الزيادة في إنتاج السلع والخدمات ويمكن القول أن التطور المالي هو نتيجة للنمو لاقتصادي، فالنمو الاقتصادي سيوازيه زيادة في الإنتاج وزيادة في المداخيل الأمر الذي سيحفز الطلب على الخدمات المالية وبالتالي استجابة القطاع المالي لهذا الطلب ، من الضروري جدا أن يتمتع الاقتصاد بدرجة من الاستقرار كشرط أساسي لتطور النظام المالي، فالاستقرار الكلي للاقتصاد من شأنه تطوير منشآت ذات شفافية، إضافة لتطوير قوانين أكثر جودة لتنظيم أنشطة القطاع المال وعليه سوف نتطرق إلى أهمية التطور المالي في النمو الاقتصادي (المطلب الأول) ، نظريات التطور المالي في النمو الاقتصادي (المطلب الثاني)، العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي (المطلب الثالث).

[1]شواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005 "، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013

المطلب الأول: أهمية التطور المالي في النمو الاقتصادي

التطور المالي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول. إليك بعض الأسباب التي توضح أهميته:

1. **توفير رؤوس الأموال**: يوفر التطور المالي الوسائل اللازمة لجمع رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات المثمرة، مما يساهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل.

2. **تحسين الكفاءة المالية**: يعزز التطور المالي كفاءة توزيع الموارد المالية ويقلل من التكاليف الاقتصادية، مما يزيد من فعالية النظام المالي ويعزز النمو الاقتصادي.

3. **تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية**: يساعد التطور المالي على تمويل الأبحاث والابتكارات، وبالتالي يسهم في تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة والقطاعات الناشئة.

4. **توفير الخدمات المالية**: يسهم التطور المالي في توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة للأفراد والشركات، مما يعزز الوصول إلى التمويل ويزيد من فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي.

5. **تعزيز الاستقرار المالي**: يمكن للتطور المالي أن يقلل من التقلبات الاقتصادية ويعزز استقرار النظام المالي والاقتصادي، مما يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار والنمو المستدام.

باختصار، يعتبر التطور المالي عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول.

المطلب الثاني : نظريات التطور المالي في النمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات تشير إلى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من بينها:

1. **نظرية التمويل الاقتصادي**: تشير هذه النظرية إلى أن وجود نظام مالي فعال يسهم في تحسين توزيع الموارد وتخصيصها بشكل أكثر كفاءة، مما يدفع باتجاه تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

2.**نظرية التمويل العرضي**: تؤكد على دور النظام المالي في توفير الموارد المالية اللازمة للشركات والأفراد للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

3.**نظرية الاستثمار البشري**: تشير إلى أن التطور المالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار في التعليم والصحة، مما يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى المهارات والإنتاجية، وبالتالي النمو الاقتصادي.

4.**نظرية الابتكار والتكنولوجيا**: تقترح أن التطور المالي يمكن أن يسهم في تمويل الأبحاث والابتكارات التقنية، وبالتالي تعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

5.**نظرية الاقتصاد السلبي**: تركز على الآثار السلبية للتطور المالي مثل التضخم المفرط والتكدس الديون، والتي يمكن أن تعوق النمو الاقتصادي.

تتفاعل هذه النظريات مع بعضها البعض وتوفر إطارًا لفهم العلاقة المعقدة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المختلفة.

المطلب الثالث :العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية ومتبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطرق متعددة:

1.**التمويل للإنتاج**: التطور المالي يوفر وسائل التمويل اللازمة للشركات والأفراد للاستثمار في الإنتاج وتوسيع الأعمال، مما يسهم في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

2.**توفير الاستثمارات الطويلة الأجل**: يسهل التطور المالي توفير الاستثمارات الطويلة الأجل التي تعزز البنية التحتية والتطوير التكنولوجي، وبالتالي يسهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3.**تعزيز الاستقرار المالي**: نظام مالي فعال يقلل من التقلبات الاقتصادية ويعزز الاستقرار المالي، مما يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار والنمو الاقتصادي.

.4**زيادة الإنتاجية والابتكار**: التمويل المتوفر يمكن أن يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكارات، مما يعزز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين جودة وكفاءة الإنتاج.

.5**توسيع الوصول إلى الخدمات المالية**: يسهل التطور المالي وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، مما يعزز فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة.

بالمقابل، يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي تأثير على التطور المالي عبر زيادة الطلب على الخدمات المالية وتحسين شروط الاقتراض والاستثمار. وبالتالي، تتبادل التطور المالي والنمو الاقتصادي تأثيراتهما لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

العلاقة بين النمو الاقتصادي و التطور المالي:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي علاقة معقدة ومتبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطرق متعددة ومتشابكة. يمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية:

دور النظام المالي في تحفيز النمو الاقتصادي:

توفير رأس المال: يساعد النظام المالي المتطور في جمع وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على النمو.

تنويع المخاطر: يسهم النظام المالي المتطور في توزيع المخاطر بين المستثمرين والمقترضين، مما يشجع على المزيد من الاستثمارات.

زيادة الكفاءة: يحسن النظام المالي الكفؤ من تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث توجه الأموال إلى المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية.

تأثير النمو الاقتصادي على التطور المالي:

زيادة الطلب على الخدمات المالية: يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين والخدمات المصرفية، مما يحفز على تطوير المؤسسات المالية.

تحسين البنية التحتية المالية: مع نمو الاقتصاد، تتوسع البنية التحتية المالية، بما في ذلك البنوك وأسواق المال وشركات التأمين، لتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي.

الدورات الاقتصادية والمالية:

الازدهار والانكماش: تتأثر الأسواق المالية بالدورات الاقتصادية. في فترات الازدهار، تتوسع الأنشطة المالية بشكل كبير، بينما في فترات الانكماش، قد تتعرض المؤسسات المالية لأزمات تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

السياسات النقدية والمالية: تلعب السياسات النقدية (مثل سعر الفائدة) والسياسات المالية (مثل الإنفاق الحكومي) دورًا هامًا في تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استقرار النظام المالي.

التحديات والمخاطر:

الأزمات المالية: يمكن أن تؤدي الأزمات المالية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تعاني المؤسسات المالية من مشكلات في السيولة والملاءة.

الفقاعات المالية: يمكن أن تؤدي المضاربات الزائدة في الأسواق المالية إلى تكوين فقاعات، والتي عندما تنفجر، تسبب أضرارًا جسيمة للاقتصاد.

في المجمل، تشير الأبحاث إلى أن هناك علاقة إيجابية وطردية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يسهم كل منهما في تعزيز الآخر. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست خطية وقد تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

خلاصة الفصل :

يعتبر التطور المالي شرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي. ضرورة إدخال تحسينات كمية وكيفية على الأنظمة المالية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. و الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر وهذا يكون من خلال عملية التنمية التي تؤدي بدورها الى الي نمو في متوسط دخل الفرد لتكون سبب في نمو سريع في الأصول المالية أي أن اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي الي النظام المالي .

الفصل الثاني

الدراسة تحليلية للعلاقة السببية والتكاملية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد أن تطرق في الفصل النظري إلى النمو الاقتصادي وتعريفه، وكل ما يتعلق به وأهم النظريات المفسرة لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1990-2019

المبحث الأول منهجية الدراسة التحليلية:

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الجزائري، في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019، تم اقتراح مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة الأخرى التي نعرفها كالتالي:

M2 نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛

PRI نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي؛

CEGDP معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

لقد تم استغلال البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي في شكل سلاسل زمنية سنوية تخص الجزائر خلال الفترة (1990-2019 باعتبار أن سنة 1990 تمثل الانطلاقة الأولى لتطبيق إصلاحات التحرير المالي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، وسنحاول في هذا الفصل اقتراح نموذج إحصائي - قياسي يشرح ويفسر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أو ما يعرف بنموذج القياس الاقتصادي واختبار مدى ملائمة هذا

المطلب الأول :تطور نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

نحاول هنا تعقب تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره مؤشرا لقياس معدل النمو الاقتصادي، في الشكل التالي:

الشكل 01 : : تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي CEGDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

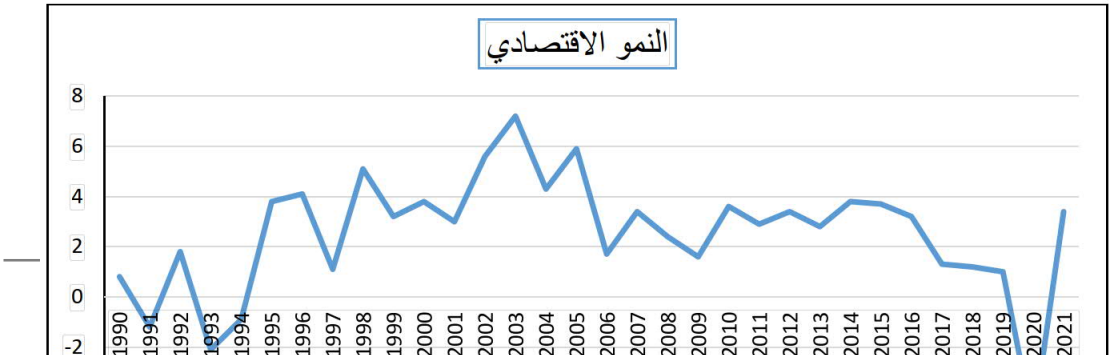

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة (1990-2019) بناءً على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة غير مستقر نتيجة تذبذب أسعار البترول في السوق العالمي لأن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما جعل ارتفاعه مرتبط بزيادة أسعار المحروقات وانخفاضه بانخفاضها.

حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر سنة 1986 بسبب أزمة انهيار أسعار النفط ترتب عنه خلل في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة مما جعل معدلات نمو سالبة حيث سجل أدنى معدل نمو سالب خلال فترة الدراسة وقدر بـ: (2.1-)% 1993 سنة وذلك بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 التي امتدت سلبياتها إلى غاية فترة التسعينيات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإيرادات النفطية التي أدت إلى عرضت الاقتصاد الجزائري لصدمة اقتصادية نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق. بالإضافة إلى تدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9,05 مليار دولار لسنة1993.

لكن في سنة 1995 أخذ معدل النمو الاقتصادي في استرجاع طريقه نحو النمو الموجب والمستقر نسبيا، وكذلك لاتفاقية مع صندوق النقد الدولي تبنت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)على مرحلتين هما مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي

1994 إلى 21 ماي 1995 ، ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، حيث عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا محسوسا سنة 1998 بلغ 51 راجع لتحسن أسعار البترول.

تمت المواصلة في الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات الدولية من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010 2014) ، وقد كان أعلى معدل نمو هو 2, 7% سنة 2003 خلال فترة الدراسة، ويرجع مصدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات حيث بلغ 8,8 وارتفاع أسعار البترول, وقد تحقق هذا النمو أيضا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، ثم انخفض معدل النمو سنة 2009 إلى 1,6% بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، مسجلا بعد ذلك تحسنا طفيفا ومتذبذبا لكن سرعان ما انخفض سنة 2017 بنسبة 13% بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية ، واستمر معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض لغاية نهاية فترة سنة 2019 بمقدار 0.8% ، بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتراجع عائدات تصدير الوقود بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط وركود الطلب العالمي وركود كبير في الاقتصاد العالمي والمحلي، وقد استلزم ذلك اتخاذ تدابير تقشفية وتشديد الرقابة على المعروض النقدي لتجنب المزيد من التدهور في قيمة العملة المحلية.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم القروض الخاصة:

تعدّ من القروض يقدمها بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض الموجه للاقتصاد ودعم الأعوان الاقتصاديين، حيث أن

ارتفاع هذا المؤشر يدل على مدى تطور القطاع المالي ومدى مساهمته في تدعيم النسيج الصناعي والاقتصادي بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الارتفاع.

الجدول رقم01: يوضح تطور حجم القروض الخاصة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	إجمالي القروض المصرفية TC	نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي TC/GDP
1990	247	44.55%
1991	3259	37.80%
1992	40S.2	37.9S%
1993	2192	IS 42%
1994	304.S	20.49%
1995	5645	2S.15%
1996	776 S	30.22%
1997	741.3	26.66%
199S	9062	32 02%
1999	1150.7	35.54%
2000	993 7	24 10%
2001	107S.4	25.51%
2002	1266 S	2S 01%
2003	13S0.2	26.2S%
2004	1535	24.96
2005	1779.S	23.54%
2006	1905.4	22.41%
2007	2205.2	23.5S%
200S	2615.5	23.69
2009	30S6-5	30.96%
2010	326S.1	27.25%

2011	3726 5	25.65%
2012	42S7.6	26.61%
2013	5156.3	30.97%
2014	6504.6	37.75%
2015	7277.2	43.54%
2016	7909 9	45.16%
2017	SSSO	47.04%
201S	9976 3	48 92%
2019	10S57.S	52.96%
2020	111S2.3	60.83%
2021		

المصدر : **إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة** (1990-2021)

الشكل رقم02 تطور حجم القروض الخاصة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة : نسبة مئوية PRI/GDP

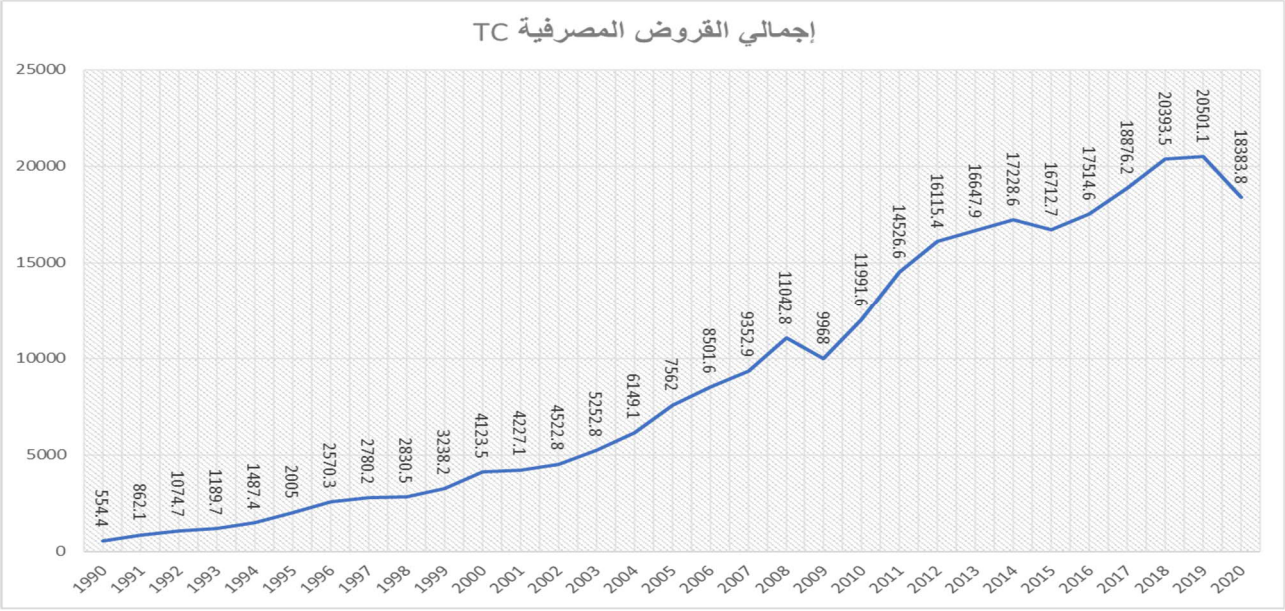

المصدر: إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة (1990-2019) **بناءً على مخرجات برنامج** Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك انخفاض مستمر في القروض من بداية سنة 1990 إلى غاية 1993 وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في ذلك الوقت، فقد تم تقليص السيولة المحلية خلال تلك الفترة بنسبة 49 % سنة 1993 إلى 39% سنة 1995 ، و خلال سنة 1994 فرض احتياطي قانوني على البنوك التجارية بـ 25% من الودائع المصرفية هو الذي كان سببا في تراجع منح الائتمان الخاص، أما خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 1998 كان هناك ركود الذي جعل الجزائري تدخل في مرحلة التعديل الهيكل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن

تكاليف الحصول على التمويل للاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي، كما يفسر ذلك بتراجع مداخيل البترول بعد أزمة 2014 وما خلفته من ركود إلى غاية سنة 2019.

الشكل :03 **تطور حجم المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة** (1990-2019)

الوحدة : **نسبة مئوية** M2/GDP

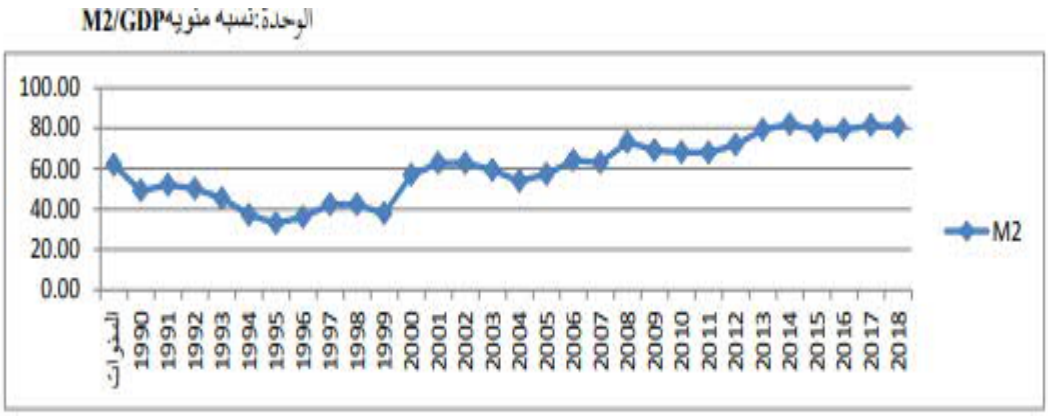

المصدر: **إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة** (1990-2019) **بناءً على مخرجات برنامج** Excel

يعود انخفاض هذا المؤشر خلال السنوات الأولى من الدراسة بالشروط التي فرضها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وما تبعه من سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية صارمة للحد من توسع الكتلة النقدية وامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد لمواجهة تدهور الأوضاع

الاقتصادية، حيث سجل هذا المؤشر أدنى نسبة له طوال فترة الدراسة سنة 1996 بـ 35.61% ليعرف تحسنا بعدها نتيجة للسياسة الاقتصادية التوسعية التي تبنتها الجزائر من خلال البرامج التنموية وارتفاع الموارد الاقتصادية للدولة، إضافة إلى سياسة رفع الأجور، حيث تضاعف حجم الإنفاق الحكومي بشكل كبير الذي ترتب ، مبالغ ضخمة في الاقتصاد، وقد بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له سنة 2015 بحوالي 82.60% ، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة بسبب تراجع مداخيل النفط ليقابله ارتفاع الكتلة النقدية M2 ليبقى شبه ثابت نسبيا إلى غاية 2019 . بالرغم من اتباع الجزائر لسياسة التقشف الصارمة تطبيقا للاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي) ، والتي تمثلت في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور وتخفيض العملة وتقليص حجم الانفاق العام ، فمؤشر نسبة السيولة من الناتج المحلي الإجمالي يعبر عنها بعرض النقود بالمفهوم الواسع M2 ويشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع لأجل وودائع التوفير ، ويقيس حجم وأهمية قطاع الوساط المالية ، ويشير لمستوى وتأثير تطور القطاع المصرفي على الاقتصاد ، وكلما قلت هذه النسبة كان دليلا على كفاءة الجهاز المصرفي في استيعاب العرض النقدي متمثلا في زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تطور أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال 1990-2021

يتوقف الاستقرار الاقتصادي على مدى قدرة السياسة النقدية في ضبط متغيرات وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ولذلك فان تحقيق التوازن بين السياسة النقدية وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري يُعد من ضمن الغايات التي تسعى اليها الجزائر

لتحقيق الاستقرار لاقتصادها الوطني، وقد تميزت فترة الدراسة المحددة ما بين 1990-2021 بالعديد من التحولات الجذرية في هيكل الاقتصاد الجزائري انطلاقا من تغيير توجهه نحو اقتصاد السوق، وهو ما نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات مستقرة ومناسبة في الاهداف المسطرة، وفي هذا الصدد يعتبر تحسين معدل النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم ومكافحة البطالة وتحقيق التوازن والاستقرار في ميزان المدفوعات من بين الأهداف الرئيسية التي تلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وهو الامر الذي يسعى الى تحقيقه صناع قرار السياسات الاقتصادية لضمان تعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث الى الحديث بالتفصيل عن تطور كل هدف من الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية بالجزائر.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، باعتباره الهدف الرئيسي لأية خطة اقتصادية، ولذلك فقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بمراحل عدة، حيث كانت الدولة في كل مرحلة تقوم بمجهودات وبرامج لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك حسب ما توفر لديها من إمكانات، وقد بدأ العمل بالسياسة النقدية مع صدور قانون النقد والقرض، ورافقتها مرحلة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد وبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي لانفتاح الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، ثم تلتها سلسلة من برامج التنموية ابتداء من سنة 2001 ، والتي رصدت لها الدولة مبالغ ضخمة والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02: يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

السنة	النمو الاق	السنة	النمو الاق	السنة	النمو الاق	السنة	النمو الاق
1990	0,80	**1998**	5,10	**2006**	1,70	**2014**	3,80
1991	1,20-	**1999**	3,20	**2007**	3,40	**2015**	3,70
1992	1,80	**2000**	3,80	**2008**	2,40	**2016**	3,20
1993	2,10-	**2001**	3,00	**2009**	1,60	**2017**	1,30
1994	0,90-	**2002**	5,60	**2010**	3,60	**2018**	1,20
1995	3,80	**2003**	7,20	**2011**	2,90	**2019**	1,00
1996	4,10	**2004**	4,30	**2012**	3,40	**2020**	5,10-

المصدر : إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة (1990-2021)

الشكل رقم 04 يوضح النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

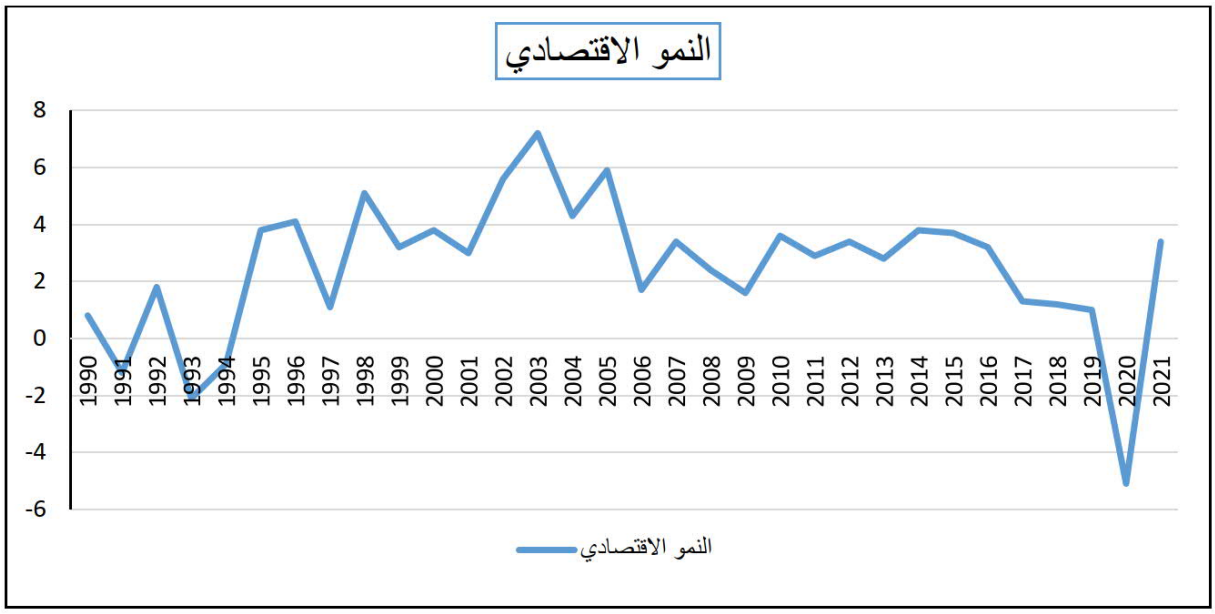

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه وباستخدام برنامج Excel.

من خلال البيانات المقدمة في الجدول وبالاعتماد على التمثيل البياني الموضح أعلاه يمكننا التفصيل أكثر حول تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2021

- **من عام 1990 إلى عام 2000**

في هذه الفترة يتضح لنا بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا متباينا في الخمس سنوات الأولى من الدراسة، حيث شهدت الجزائر في بداية هذه الفترة تراجعًا في النمو الاقتصادي بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لعوامل كتراجع أسعار النفط في

السنوات السابقة انطلاقا سنة 1986 من والتي قابلتها اضطرابات اجتماعية، ففي العام 1991 انخفض النمو بنسبة 1.20% ، وانخفض في سنة 1993 بنسبة - 2.10%، ويرجع ذلك إلى عدة مبررات منها بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات وهو ما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي، والملاحظ هنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت منخفضة وسلبية خلال السنوات الأولى من التسعينيات إلى غاية 1994، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من أواخر الثمانينيات، إضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامجي التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي وما رافقهما من انكماش اقتصادي الذي كان سببا في ضعف هذه المعدلات، الا أنه بالرغم من نمو حجم القروض المقدمة للمؤسسات الإنتاجية فقد سجل سنة 1994 ب 0.90%- نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي والاستجابة لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد، باستثناء سنة 1992 التي سجلت نمو قدره 1.8 %.

ومع بداية منتصف التسعينيات بدأت الجزائر تحقق تحسنًا في النمو بنسب إيجابية حيث سجلت نمو وصل إلى 3.8% في عام 1995 ، وعليه نقول بأنه ابتداء من سنة 1995 وصولا إلى سنة 1999 شهد معدل النمو لكنه موجب وقد بلغ متوسط ما يقارب 3.52% خلال الأربع سنوات التي استغرقها تجسيد برنامج التعديل الهيكلي ، والذي صحح بدوره المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي، وخلال الفترة 1999) (1990 بلغ أكبر معدل للنمو الاقتصادي سنة 1998 حيث سجل نمو قدره 5.1%، وذلك رغم التذبذب في أسعار البترول، وراجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة و تحسن الموسم الفلاحي، كما عرفت الجزائر تحسن من الجانب الأمني و الاجتماعي.

- **من عام 2000 إلى عام 2007:**

خلال هذه الفترة وانطلاقا من سنة 2000 شهدت الجزائر نموا اقتصاديًا مستدامًا بمعدلات تتراوح ما بين 3% و7.2%، هذا النمو كان نتيجة عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي بسبب

ارتفاع أسعار البترول بنسبة 58.78% في سنة 1999 والذي يعد المحرك الأساسي للنمو الذي شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة استقرار أسعار النفط، الذي يعد مصدرًا هامًا للإيرادات في الجزائر فان ظهور الأثر الحقيقي لبرامج التعديل الهيكلي والنمو الجيد خارج قطاع المحروقات قد ساهم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الكلي، حيث تميزت هذه العشرية بالانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضعية المالية العمومية مع تراكم الادخار المالي و التحسن الملحوظ في سيولة البنوك وشروط تمويل الاقتصاد، وقد تم انتهاج سياسة نقدية توسعية، بتطبيق برنامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، كما أن هذه الفترة شهدت استثمارات متزايدة في مجموعة متنوعة من الاقتصادية، مما ساهم في تعزيز النمو، وعلى العموم نلاحظ انه خلال هذه الفترة عرف النمو الاقتصادي تطور ملحوظ لمعدلاته من فترة الألفيات إلى غاية 2008 ، وهذا راجع إلى الارتفاع الغير مسبوق لأسعار المحروقات بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

وقد سجلت الفترة الممتدة ما بين 2000 2005 نمو منتظم للاقتصاد ارتفع من 3.8 %سنة 2000 إلى 7.2 سنة 2003 ، وبقى في حدود 5.1% إلى غاية سنة 2005 أما في سنة 2006 انخفض معدل النمو مسجلا 1.7 % بنسبة انخفاض تقدر 60.78 % غير ان معدل النمو الاقتصادي ارتفع إلى نسبة 3.4% سنة2007.

- **من عام 2008 إلى عام 2013**

تأثرت الجزائر سلبًا بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، مما أدى إلى تباطؤ النمو اقتصاديًا، حيث شهدت نمو منخفض أخر في سنة 2008 ليبلغ نسبة 2.4% ، ويعود ذلك للأزمة العالمية التي كان من إفرازاتها ارتفاع معدل التضخم العالمي، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، فصادرات الجزائر أغلبها مقومة بالدولار وأكثر من 55% وارداتها متأتية من الإتحاد الأوروبي، كما بلغ النمو سنة 2009 نسبة منخفضة قدرها 1.6% بسبب إنخفاض

سعر البرميل من البترول بنسبة 37.72% مقارنة بسنة 2008 ومع ذلك، استمر النمو بمعدلات إيجابية في معظم الأعوام، وهذا ما يعكس قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف. مع التحديات الاقتصادية العالمية، كما شهدت الفترة (2010 (2013) تحسنا في معدل النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 3.6%] [2.8%-وذلك بسبب تحسن معدل النمو خارج قطاع المحروقات والذي فاق المتوسط السنوي المقدر بـ 6% خلال الفترة (2000-2013) والعودة الى الأداء الجيد خلال سنتي 2012 و2013 بمعدلي نمو 7.2% و % 7 وهذا راجع لنمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستمرة ونمو قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة.

- **من عام 2014 إلى عام**2021

خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر استمرارًا في النمو الاقتصادي بمعدلات متفاوتة، ففي خلال بعض السنوات كان النمو يتجاوز 3%، حيث لاحظنا تذبذب في معدل النمو الاقتصادي جراء عدم استقرار أسعار النفط إلى غاية 2014 ، الا أنه في بعض السنوات فقد تجاوز النمو ،3 ، حيث شهدت السنوات 2014،2015،2016 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو 3.8% و 3.7% و 3.2 على التوالي، وبالرغم من انخفاض أسعار البترول، حيث انتقل سعر البرميل من 100.2 دولار سنة 2014 إلى 53.1 دولار سنة 2015 ليصل الى 45 دولار سنة2016، وذلك راجع إلى نمو أداء القطاع خارج المحروقات، والذي قدر ب5.6%و 5% و 3.7%

- في سنة 2014 ، 2015 و 2016 على التوالي:

حيث دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية و الري وكذا الخدمات المسوقة، أما خلال الفترة الممتدة 2016 إلى 2018فقد تم من تسجيل زيادات متتالية في النمو الاقتصادي نتيجة تطبيق الدولة لسياسة نقدية توسعية سعت من خلالها إلى ضخ سيولة في الاقتصاد عن طريق منح القروض للاقتصاد بهدف إنعاش الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، أما سنة 2019سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 1% جراء أزمة 2014

التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وعليه نجد أن هدف النمو في هذه الدراسة مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات، الأمر الذي يجعل هدف النمو في الجزائر يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى، ونتيجة للصدمة النفطية وانخفاض معدل النمو خارج المحروقات خاصة الصناعة التي لم تتعدى 5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35%أواخر الثمانينات، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج مخطط جديد للتنمية الاقتصادية 2016 - 2030 تطمح فيه لإعادة تصنيع الجزائر، بالارتكاز على القطاع الخاص.

- في عام 2020:

تأثرت الجزائر بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19، ليشهد معدل النمو تدهورا وبمعدل سالب سنة 2020 بنسبة 5.10% وهذا راجع إلى أزمة جائحة كورونا وما خلفته من اضطرابات وخسائر على مستوى الاقتصاد الوطني عامة والنمو الاقتصادي خاصة، مما أدى إلى انكماش اقتصادي بنسبة – 5.1%.

- في عام 2021 :

عودة النمو بقوة بنسبة 3.4%، حيث تشير هذه التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي لتأثير العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد الجزائري. فالقطاعات المختلفة في الاقتصاد تلعب دورًا في تحديد معدل النمو، ومن ثم يتم تحقيق التوازن بين تلك العوامل لتحقيق أهداف النمو واستقرار الاقتصاد.

وفي الأخير نستخلص أن البيانات المقدمة في الجدول الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2021 تُظهر تطورات مهمة في الأداء الاقتصادي للبلاد، ففي الفترة الأولى من التسعينيات، شهدت الجزائر تراجع النمو في بعض الأعوام، ومع ذلك بدأت الأمور تتحسن تدريجيًا في منتصف التسعينيات مع تحقيق نمو

إيجابي، بينما ابتداء من العام 2000 إلى عام 2007، تميزت بنمو اقتصادي مستدام بفضل استقرار أسعار النفط وزيادة الاستثمار في مجموعة متنوعة من القطاعات، وعلى الرغم من أزمة مالية عالمية في عام 2008 ، استمرت الجزائر في تحقيق معدلات نمو إيجابية.

وخلال العام 2013 إلى غاية 2021 شهدت الجزائر تقلبات في معدلات النمو بسبب التحديات الاقتصادية المحلية والعوامل العالمية تأثرت الجزائر سلبًا بجائحة كوفيد - 19 في عام 2020، مما أدى إلى انكماش اقتصادي. ولكن في عام 2021، شهدت البلاد عودة إلى النمو الإيجابي بقوة، فهذه التقلبات تُظهر لنا ضرورة وأهمية التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية للجزائر، اذ أن تحقيق النمو المستدام يعتمد على التوازن بين العوامل الداخلية والخارجية وعلى تطوير استراتيجيات اقتصادية تعزز من القدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمحافظة على استقرار النمو في المستقبل. وعليه نستنتج أن لأدوات السياسة النقدية في الجزائر أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بسبب ميزة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي مرتبط بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والذي يعتبر من أهم محددات النمو في الجزائر، فأي تذبذب في أسعار النفط ينعكس على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني معدلات الادخار المحلي خلال الفترة 1990-2019

سنتحدث عن تطور معدلات الادخار المحلي خلال الفترة 1990-2019 في الجزائر من خلال تحليل بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 05 : تطور معدلات اجمالي الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

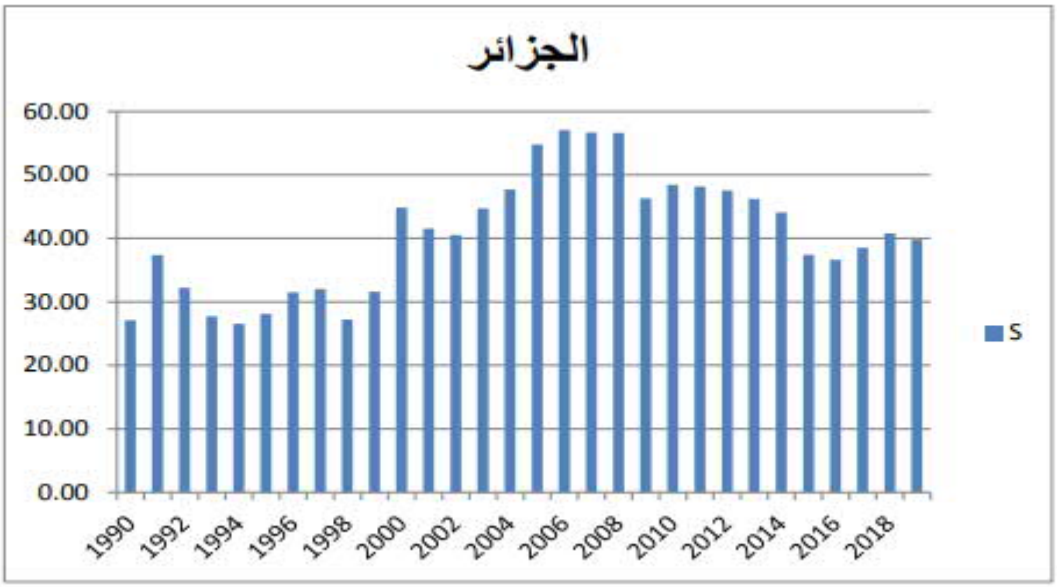

المصدر: إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة (1990-2019).

خلال تحليلنا للشكل أعلاه والذي يمثل في تطور معدلات اجمالي الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2019، نجد أن هناك تذبذبًا في معدلات اجمالي الادخار المحلي في الجزائر. ففي الفترة من 1990 إلى 1994، شهدت الجزائر تغييرًا هيكليًا ملحوظًا في نظامها السياسي والاقتصادي نتيجة لتنفيذ الدستور الجديد لعام 1989، الذي ألغى النظام الاشتراكي وتجه نحو الاقتصاد السوقي. خلال هذه الفترة، ازداد حجم اجمالي الادخار المحلي بشكل ملحوظ حيث سجل معدلات تتراوح بين 27.10% ، 37.36% ، 32.32% و 27.74% خلال السنوات 1990، 1991، 1992، 1993 على التوالي، ويتزامن هذا التحسن مع الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من خلال خفض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية.

بعد انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي في عام 2001، توجّهت الجزائر نحو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مكافحة المشاكل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، مما أدى إلى زيادة دخل الأسر الجزائرية بنسبة تقدر بحوالي 12٪ في عام 2001. وارتفع كل من الاستهلاك والادخار العائلي، حيث بلغ الادخار العائلي حوالي 524 مليار دينار جزائري في عام 2001، مع زيادة الادخار الحكومي إلى 722 مليار دينار جزائري.

تحسّنت الوضعية الاقتصادية للجزائر بفعل ارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع سعره من 23 دولارًا في عام 2003 إلى حوالي 65.7 دولار في عام 2006، مما أدى إلى زيادة الجباية البترولية، وبلغت قيمتها حوالي 2711.8 مليار دينار في عام 2007 و40003.6 مليار دينار في عام 2008.

تجاوزت مداخيل الادخار الحكومي والعائلي وإجمالي المدخرات المحلية في عام 2008 ما يقدر بحوالي 96.8 مليار دولار، ما يعادل 56.61٪ من إجمالي الناتج المحلي. لكن في عام 2009، شهد الادخار المحلي انخفاضًا بسبب الأزمة المالية العالمية التي أبطأت معدل النمو الاقتصادي وتأثرت قطاعات الصادرات بسبب الركود العالمي.

في الفترة من 2010 إلى 2014، ارتفعت معدلات الادخار بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية. ومع بداية عام 2015، تواجه الجزائر صعوبات مالية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، وهذا وضع يوفّر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات الحالية. يجب الآن البحث عن فرص الاستثمار التي تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعويض تراجع المخزون النفطي، سواء في القطاعات الداخلية أو خارجها أو كانت فرص استثمارية خارجية، وعلى مسئولي السياسة الاقتصادية كذلك أن يعوا بأنه يوجد الكثير ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية، وهذا يقتضي التخلي عن معدل الفائدة أو على الأقل عدم اجبار الافراد على التعامل به .

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

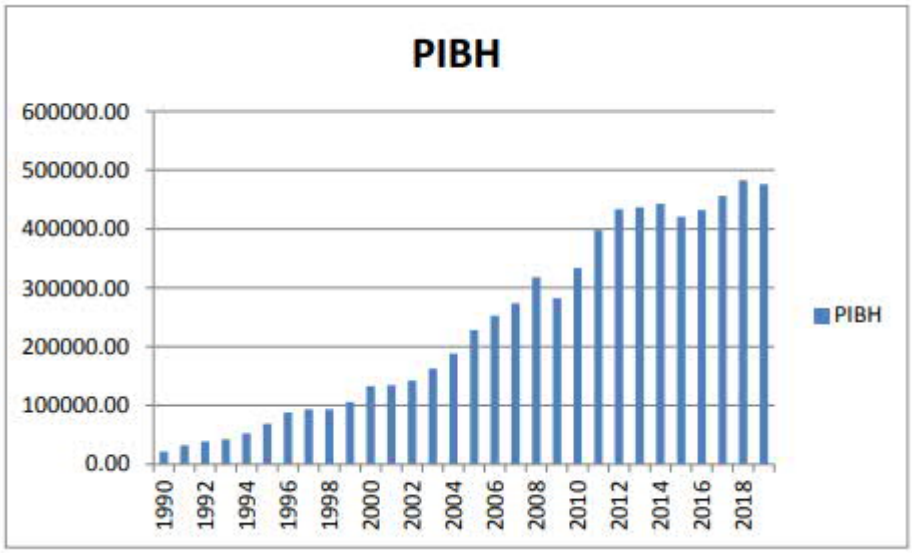

المصدر: إعداد الطالبتين باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي للفترة (1990-2019)

من خلال الشكل اعلاه والذي يمثل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2019، نجد أنه في الفترة من عام 1990 إلى عام 2008، قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بشكل متواصل. في عام 1990، كان نصيب الفرد يبلغ حوالي 21577.031 دينار جزائري، وفي عام 2008، بلغ حوالي 317981.91 دينار جزائري. تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي في بداية التسعينيات نتيجة لتأثير الأزمة التي أثرت على الاقتصاد الجزائري في عام 1986، وخلال هذه الفترة حاولت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

بالنسبة للفترة بعد عام 2008، فقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموًا تصاعديًا بسرعة، نتيجة لارتفاع الجباية البترولية التي تمثلت بنسبة كبيرة من الناتج المحلي، بالإضافة إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع النفط والغاز، الذي يشمل الخدمات التجارية، والصناعية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، والزراعة. وقد ساهمت هذه القطاعات في تحقيق نتائج إيجابية للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد قطاع الصناعة نموًا بنسبة 4.6٪، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 3٪، وقطاع الفلاحة بنسبة 2.796٪، والخدمات غير التجارية بنسبة 7.1٪.

ومع ذلك، لم تؤتي البرامج الاقتصادية المتبعة في الجزائر الثمار المرجوة، حيث لم يستطع الاقتصاد الجزائري الخروج من وضعية التبعية للقطاع النفطي. وتعاني الجزائر من عوامل اقتصادية عديدة تعيق نموها، مثل تدهور أسعار الصرف، والإنفاق الحكومي غير الرشيد، والتضخم، والتبعية للقطاع النفطي.

استنتاج:

من خلال ما سبق نلاحظ أن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لا يتبع نفس اتجاه مؤشر القروض الخاص به، حيث تراجعت قيمة هذا المؤشر في الجزائر ولم تتجاوز 90٪ طوال فترة الدراسة. يعكس هذا التراجع ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص من جهة، وضعف مؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى. يُلاحظ أيضًا توجه جزء من هذه القروض إلى جهات غير مخصصة لخدمة الاقتصاد الوطني، مما يُظهر ضعف التخصيص الفعّال للموارد.

بالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو الاقتصادي بشكل ضعيف بمؤشرات العرض النقدي بمفهومها الواسع. قد يكون السبب وراء ذلك التوسع غير الإنتاجي في الإنفاق، مثل سياسات زيادة الأجور وبرامج دعم تشغيل الشباب التي لم تُدرس بشكل جيد وتُنفذ بشكل غير فعّال.

كما يمكن ملاحظة أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ومعدلات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، نرى الجزائر تعتمد على الجباية البترولية إذ ارتبط تحسن مؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط، حيث إذا ارتفعت أسعار النفط تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية، وإذا انخفضت أسعار النفط تراجعت مؤشراتها الاقتصادية الكلية، كما نرى أن النظام الاقتصادي للجزائر هش وغير قادر على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، كما أهنا عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية

خلاصة الفصل:

يعتبر التطور المالي شرط اساسي لنجاح سياسة التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي. ضرورة ادخال تحسينات كمية وكيفية على الانظمة المالية بهدف تحقيق النمو

الاقتصادي. و الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر وهذا يكون من خلال عملية التنمية التي تؤدي بدورها الى الي نمو في متوسط دخل الفرد لتكون سبب في نمو سريع في الاصول المالية اي ان اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي الي النظام المالي .

خاتمة عامة

خاتمة:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي من العلاقات المعقدة والمتداخلة التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية. هذه العلاقة تتسم بطابعها السببي والتكاملي، حيث يلعب كل من النمو الاقتصادي والتطور المالي دورًا محفزًا ومكملاً للآخر.

العلاقة السببية:

العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي تشير إلى التأثير المتبادل بين هذين العاملين:

تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: التطور في القطاع المالي يساهم في تسهيل الحصول على التمويل، وتحسين تخصيص الموارد، وتنويع المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. الأنظمة المالية المتقدمة تساعد الشركات والأفراد على الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مما يعزز تأثير النمو الاقتصادي على التطور المالي: النمو الاقتصادي يمكن أن يحفز تطور القطاع المالي من خلال زيادة الطلب على الخدمات المالية وتحسين البنية التحتية المالية. مع ارتفاع مستوى الدخل وزيادة النشاط الاقتصادي، تزداد الحاجة إلى خدمات مالية متقدمة، مما يدفع المؤسسات المالية إلى التوسع والتطور لتلبية هذا الطلب المتزايد.

العلاقة التكميلية:

العلاقة التكاملية تشير إلى أن التطور المالي والنمو الاقتصادي يعززان بعضهما البعض بطرق متنوعة:

التنويع الاقتصادي: يساعد التطور المالي في تنويع الاقتصاد عن طريق تقديم التمويل للقطاعات غير التقليدية، مثل التكنولوجيا والزراعة، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل المحروقات. هذا التنويع يعزز الاستقرار الاقتصادي ويسهم في النمو المستدام.

الاستقرار المالي: بيئة مالية مستقرة تعزز الثقة في الاقتصاد وتشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. التطور المالي يساهم في بناء مؤسسات مالية قوية وقادرة على إدارة المخاطر بشكل فعّال، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

التحديات والسياسات:

رغم الفوائد الكبيرة للتطور المالي، تواجه الجزائر تحديات تتعلق بالشفافية، والرقابة المالية، وتحسين البنية التحتية المالية. من أجل تحقيق تكامل فعال بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من الضروري:

تنفيذ إصلاحات هيكلية: تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع المالي لتحسين الثقة وزيادة الكفاءة.

تشجيع الابتكار المالي: دعم التكنولوجيا المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

تعزيز الشراكات الدولية: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتبني أفضل الممارسات وتحقيق الاستقرار المالي.

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة تفاعلية ومتكاملة. يتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام تطوير قطاع مالي متقدم وكفء، في حين أن نمو الاقتصاد يعزز بدوره التطور المالي. هذا التفاعل الإيجابي يمكن تحقيقه من خلال السياسات والإصلاحات المستدامة التي تعزز الشفافية، الكفاءة، والابتكار في النظام المالي.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

1. عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1،2004).
2. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية
3. جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. www.ina-pdf0473syrie.com/tbl_images/file.
4. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010
5. عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.
6. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009.
7. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، www.faculty.mu.du.sa.
8. مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com
9. و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net
10. عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1).

11. رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net

12. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

13. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013

14. نور الهدى حفصاوي، "دراسة العالقة بين النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر)2016-1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMDفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،2018-2017

15. بوعباية دعاء، "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (2018-1990)"، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور موالي الطاهر، سعيدة، ،2020-2019

16. راحو ومحمد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات الطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة -1991 ، 2015مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد ،21 العدد2 ،2018

17. شواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 2005-1965 "، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013

18. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

مراجع أجنبية:

1. Peter Montiel, Macroeconomics in Emerging Markets, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003),

الملاحق

جدول رقم (8)

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية
(2021-2018)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2018				2019				2020				2021			
	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4
الأ ر د ن	25,196	25,731	25,884	26,112	26,352	26,859	27,023	27,082	27,637	28,212	28,647	28,639	29,321	29,757	29,928	30,029
الإمارات	1,413,965	1,407,261	1,380,229	1,388,468	1,388,468	1,400,123	1,416,634	1,420,159	1,502,983	1,516,960	1,465,878	1,505,140	1,559,626	1,565,262	1,582,696	1,527,320
البحرين	15,989	15,716	15,508	15,918	16,847	16,814	16,633	16,589	17,747	18,030	17,884	18,434	18,398	18,842	19,270	19,188
تونس	93,480	96,745	97,572	99,592	99,778	102,747	103,776	107,992	107,185	114,062	115,774	118,016	121,790	123,689	128,833	130,290
الجزائر	9,042,441	9,424,208	9,792,610	9,976,346	10,275,598	10,577,836	10,780,350	10,857,838	10,730,928	10,913,692	11,082,283	11,182,291	11,261,567	11,236,413	10,202,900	...
جيبوتي	116,719	120,398	122,494	130,800	130,627	130,357	140,537	147,052	150,650	145,962	148,564	157,654	...	...	...	...
السعودية	1,410,650	1,430,329	1,447,553	1,442,705	1,460,887	1,477,057	1,501,024	1,552,479	1,633,271	1,671,963	1,730,877	1,782,590	1,878,389	1,952,801	2,009,160	2,059,220
السودان	191,904	212,465	240,749	289,604	324,659	352,024	374,486	428,137	420,817	467,547	573,883	1,067,600	1,353,448	1,540,723	1,673,192	2,332,319
العراق	38,474,717	39,125,637	38,499,017	38,486,947	38,895,529	39,160,620	41,197,167	42,052,511	42,126,769	43,734,641	47,299,950	49,817,737	49,843,394	50,685,907	52,539,622	52,971,508
عُمان	24,086	24,262	24,816	25,058	25,455	25,702	25,859	25,830	26,404	26,321	26,408	26,676	27,194	27,310	27,697	23,026
فلسطين *	8,175	8,260	8,294	8,432	8,570	8,942	8,948	9,035	9,250	9,652	9,894	10,079	10,151	10,351	10,474	10,747
قطر	937,407	929,782	948,193	940,431	966,872	971,703	995,755	1,039,086	1,085,550	1,067,752	1,105,237	1,128,710	1,176,516	1,253,012	1,307,259	1,322,524
القمر	88,600	95,400	90,500	89,700	88,100	94,900	95,400	99,221	96,005	94,645	96,114	90,516	91,269	94,305	105,119	...
الكويت	35,559	36,147	36,556	36,855	37,421	37,881	38,093	38,428	39,080	39,335	40,009	39,766	40,172	40,755	41,610	42,287
لبنان	151,842,526	151,033,944	153,848,635	156,074,135	154,711,364	151,653,662	148,822,632	142,129,049	131,327,828	123,567,056	116,238,210	110,870,759	109,662,364	101,741,088	97,819,427	90,303,283
ليبيا	17,229	16,742	16,504	16,450	16,236	16,215	16,690	16,893	16,773	16,651	16,760	16,880	17,619	17,769	18,088	21,145
مصر	3,277,011	3,460,290	3,644,048	3,816,202	3,763,515	3,807,214	4,011,853	4,105,940	4,427,466	4,845,280	4,951,612	5,053,814	5,183,179	5,410,833	5,541,637	5,797,871
المغرب	830,105	857,002	854,540	870,616	872,195	900,408	898,401	917,152	918,485	951,254	945,244	959,006	950,358	987,849	984,540	985,476
موريتانيا	77,520	82,408	85,484	87,103	86,211	88,117	87,285	89,582	91,866	91,090	83,767	84,186	81,399	76,338	79,524	89,322
اليمن	3,872,330.1	4,165,220.7	4,327,486.2	4,841,691.8	...	5,327,055.1	5,496,057	5,703,046.1	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.
* البيانات بالمليون دولار أمريكي.
المصدر : البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

جدول رقم (7)

إجمالي الودائع المصرفية
(2021-2018)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2018				2019				2020				2021			
	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4
الأردن	33,619	33,750	33,830	33,848	33,755	34,226	35,015	35,305	35,324	34,954	35,920	36,789	37,184	37,669	38,432	39,522
الإمارات	1,223,897	1,228,959	1,222,183	1,237,898	1,254,791	1,273,687	1,284,728	1,334,950	1,368,753	1,365,374	1,371,920	1,293,712	1,391,647	1,392,756	1,392,734	1,468,943
البحرين	17,366	17,631	17,771	17,854	17,710	17,538	17,230	17,964	17,430	17,445	17,289	16,908	16,622	17,801	17,725	13,040
تونس	55,314	56,393	57,028	58,526	59,738	61,095	63,293	65,488	65,988	67,925	69,278	72,110	72,178	74,616	75,976	78,599
الجزائر	10,277,911	10,846,952	10,885,825	10,922,682	11,093,360	10,767,776	10,668,545	10,639,494	10,837,654	10,934,438	10,528,381	10,755,985	11,092,581	11,362,732	10,123,500	...
جيبوتي	309,091	299,151	297,058	313,253	292,262	320,286	321,904	342,934	343,956	331,791	345,913	410,520	...	...	...	...
السعودية	1,614,397	1,626,347	1,658,924	1,673,513	1,644,363	1,691,452	1,699,237	1,795,979	1,810,488	1,842,978	1,881,082	1,942,984	1,980,335	2,030,139	2,057,984	2,104,454
السودان	197,357	207,689	227,415	306,203	335,367	357,814	341,770	367,218	429,423	451,625	526,328	683,243	1,446,610	1,810,439	1,952,489	2,156,570
العراق	65,726,874	67,522,942	75,544,717	76,893,927	74,936,113	78,458,966	82,011,901	82,106,425	82,008,848	76,507,469	78,769,508	84,924,168	84,992,851	87,044,380	91,169,342	96,071,378
عُمان	22,285	22,343	22,423	23,255	23,039	23,049	23,157	23,657	24,138	23,948	24,308	24,166	24,752	20,767	20,716	21,207
فلسطين *	12,002	11,993	12,194	12,227	12,394	12,591	13,026	13,385	13,304	13,814	14,062	15,138	15,182	15,727	16,225	16,518
قطر	821,543	818,334	817,849	810,343	846,527	825,732	831,750	849,149	893,381	884,191	879,875	905,508	965,180	960,625	975,498	974,110
القمر	101,900	97,500	100,700	102,600	99,800	102,100	101,600	107,946	108,208	111,173	116,963	121,954	128,822	135,447	144,939	...
الكويت	42,167	43,519	43,083	43,484	43,170	44,025	43,414	43,628	43,457	45,022	46,021	45,275	43,884	44,153	44,515	44,562
لبنان	278,525,675	282,377,926	283,937,436	285,873,505	283,866,979	283,448,555	280,741,560	262,559,783	247,137,802	238,821,432	235,357,995	229,929,586	225,932,606	220,061,669	216,295,683	211,301,192
ليبيا	80,261	86,220	89,512	76,081	74,527	75,384	75,036	71,773	98,668	93,630	87,018	88,954	104,296	99,025	96,250	92,114
مصر	2,925,464	3,015,464	3,105,780	3,186,746	3,273,696	3,376,409	3,512,041	3,603,398	3,728,733	3,936,078	4,146,448	5,196,871	5,515,854	5,750,663	4,880,901	5,120,767
المغرب	995,093	1,008,635	1,022,445	1,048,466	1,044,011	1,072,031	1,052,557	1,080,396	1,102,706	1,110,233	1,104,200	1,127,711	1,119,161	1,169,582	1,174,790	1,207,519
موريتانيا	49,888	56,956	58,535	61,679	60,659	64,924	61,710	66,074	68,232	70,465	70,029	73,304	75,617	79,690	83,042	92,497
اليمن	2,317,571.5	2,378,161.4	2,529,604.8	3,027,349.6	...	3,174,521.4	3,203,708	3,249,349.9	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.
* البيانات بالمليون دولار أمريكي.
المصدر : البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

القطاع النقدى والمالى

جدول رقم (6)

السيولة المحلية (M2) *
(2021-2018)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2018				2019				2020				2021			
	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4
الأردن	33,355	33,567	33,391	33,359	33,259	33,893	34,650	34,970	35,685	35,415	36,383	37,012	37,493	37,971	38,606	39,509
الإمارات	1,526,750	1,553,554	1,579,675	1,602,379	1,631,732	1,645,355	1,679,936	1,717,456	1,714,131	1,752,345	1,805,628	1,769,368	1,766,399	1,772,631	1,786,880	1,856,910
البحرين	12,429	12,402	12,415	12,622	13,151	13,546	13,461	13,672	13,972	14,179	14,015	14,151	14,186	14,756	14,748	14,884
تونس	68,224	69,814	70,414	72,386	73,360	75,083	78,122	80,896	81,843	84,663	86,288	89,137	89,859	92,594	94,647	97,375
الجزائر	15,638,310	15,995,449	16,159,174	16,636,712	17,316,182	16,938,738	16,611,083	16,506,628	17,087,808	17,311,694	17,319,179	17,738,876	18,440,990	19,031,813	19,634	...
جيبوتي	343,352	335,136	319,011	313,941	300,185	314,409	327,707	355,108	384,697	374,127	387,698	454,362	...	...	...	...
السعودية	1,795,218	1,816,209	1,837,921	1,853,645	1,829,083	1,882,262	1,887,451	1,985,140	2,009,043	2,051,563	2,088,013	2,149,267	2,187,305	2,238,787	2,262,399	2,308,820
السودان	278,512	297,126	327,119	430,986	493,202	573,266	626,785	689,798	771,735	839,238	989,904	1,302,320	2,333,341	2,800,178	2,926,309	3,296,959
العراق	89,517,337	90,973,298	93,170,025	95,390,725	95,621,659	98,466,307	101,802,917	103,441,131	108,219,690	110,254,072	112,494,374	119,906,260	128,693,135	133,546,538	135,101,124	139,885,978
عمان	16,445	16,619	16,531	17,400	17,110	17,276	17,391	17,752	18,853	18,838	19,307	19,337	19,844	20,111	19,976	20,221
فلسطين **	11,064	11,114	11,375	11,412	11,602	11,822	12,132	12,552	12,441	12,798	13,198	14,294	14,321	14,886	15,345	15,475
قطر	601,673	586,156	565,602	564,008	576,079	559,022	569,854	578,004	617,107	598,091	592,342	599,887	612,617	617,880	617,404	608,500
القمر	127,800	130,100	136,300	138,500	135,300	138,600	137,300	146,511	142,726	148,733	155,961	163,547	171,710	180,376	193,483	...
الكويت	36,770	38,000	37,971	38,253	38,589	38,607	37,907	37,691	37,563	39,670	40,090	39,143	38,408	39,094	38,916	38,965
لبنان	210,506,149	212,999,778	213,087,627	212,992,551	211,351,296	210,937,587	209,289,655	202,831,032	196,443,728	195,196,737	197,366,513	200,051,899	202,175,352	202,237,664	200,353,506	201,069,762
ليبيا	112,042	119,184	123,913	110,804	109,772	111,753	111,075	108,497	106,251	111,731	119,507	125,801	113,613	110,664	105,217	100,618
مصر	3,343,484	3,454,321	3,549,306	3,628,681	3,724,689	3,863,645	4,010,381	4,110,516	4,276,742	4,538,810	4,757,180	4,920,525	5,131,876	5,360,794	5,574,011	5,822,649
المغرب	1,266,414	1,276,792	1,288,806	1,320,624	1,314,540	1,334,585	1,342,500	1,370,518	1,381,620	1,435,073	1,444,883	1,485,118	1,486,470	1,541,708	1,551,353	1,560,769
موريتانيا	67,125	70,105	73,221	75,897	75,814	80,774	78,802	83,499	86,852	89,887	91,359	96,041	99,343	104,237	108,585	118,198
اليمن	4,265,061	4,562,441	4,781,497	5,504,215	...	5,724,951	5,782,077	5,973,727	6,118,382	6,298,378	6,746,650	6,869,800	7,006,496	7,195,808	7,481,373	...

(...) غير متوفر.
* بيانات الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والكويت ولبنان والمغرب تتعلق بالكتلة النقدية M3.
** البيانات بالمليون دولار أمريكي.
المصدر : البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

جدول رقم (9)

صافي الأصول الأجنبية
(2021-2018)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2018				2019				2020				2021			
	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4
الأردن	8,512	7,612	7,334	7,368	7,093	6,730	7,208	7,507	7,726	6,381	8,203	7,562	6,910	6,810	7,397	7,823
الامارات	354,417	369,095	401,836	418,099	423,295	439,785	461,548	485,331	449,629	459,105	525,241	514,516	522,368	525,206	547,118	620,848
البحرين	-384	-438	-468	-405	-137	100	247	300	-951	-529	-605	-595	-405	-51	-568	-23
تونس	-180	-1,329	-718	783	1,350	100	4,207	5,560	6,018	5,808	6,145	8,124	6,774	5,898	5,502	7,019
الجزائر	10,817,237	10,475,211	10,249,065	9,485,610	8,888,770	8,342,667	7,971,219	7,598,686	w	7,176,588	6,663,480	6,518,248	6,115,699	6,055,956	6,358,900	...
جيبوتي	272,802	259,361	254,410	237,800	223,173	228,551	234,490	250,343	278,881	283,395	291,763	348,247	...	...	...	...
السعودية	1,960,796	2,003,506	2,019,091	1,956,765	1,946,500	1,989,765	1,928,309	1,923,100	1,815,593	1,766,499	1,761,210	1,752,315	1,742,226	1,718,821	1,740,023	1,672,954
السودان	-100,887	-98,377	-100,436	-287,166	-290,664	-271,250	-273,826	-280,761	-343,529	-334,437	-337,143	-431,931	-2,646,008	-3,128,586	-2,441,977	-2,281,060
العراق	60,858,217	65,336,534	69,562,608	76,368,479	78,133,038	79,887,738	80,294,601	80,361,705	79,867,217	77,956,049	70,270,226	78,882,640	111,621,356	113,731,959	114,147,801	121,207,192
عُمان	5,609	4,851	3,819	5,135	4,958	4,628	5,046	4,951	4,891	4,611	4,209	3,545	4,312	4,210	4,167	4,651
فلسطين *	4,819	4,789	4,920	4,946	4,844	4,603	5,121	5,421	5,116	5,203	5,297	6,348	6,417	6,796	7,208	7,304
قطر	-101,884	-84,544	-105,348	-89,310	-87,480	-120,788	-126,747	-154,952	-177,366	-173,863	-212,376	-254,636	-286,156	-299,773	-324,221	-316,750
القمر	73,600	68,100	79,100	81,000	77,100	72,700	76,400	82,656	79,467	93,919	95,482	107,782	113,763	120,283	120,870	...
الكويت	16,789	17,886	17,538	18,121	17,801	18,469	18,876	19,242	18,692	20,840	21,623	20,908	18,927	18,729	18,177	18,044
لبنان	50,965,443	49,909,088	47,311,048	43,307,930	40,495,913	37,153,205	37,330,574	37,822,994	37,599,984	37,701,059	28,515,665	27,028,439	23,071,654	22,570,525	22,578,495	22,949,732
ليبيا	110,713	115,339	117,790	119,395	119,453	119,149	119,063	108,959	110,433	114,021	117,713	119,036	352,940	339,661	355,685	346,478
مصر	327,911	309,532	216,890	127,476	242,134	300,120	356,658	347,823	128,603	130,214	221,543	270,980	277,391	225,245	238,897	195,222
المغرب	255,091	241,653	250,043	250,204	246,482	247,948	257,770	263,852	277,023	272,972	291,634	316,520	312,596	307,866	313,608	316,877
موريتانيا	7,422	5,351	5,550	9,347	9,770	16,370	15,577	17,784	17,586	18,358	24,905	27,048	29,152	37,729	43,140	51,428
اليمن	392,730.4	397,219.8	454,010.4	662,523.4	...	397,895.6	286,020	270,681.3	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.
* البيانات بالمليون دولار أمريكي.
المصدر : البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.